مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٦٦**

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ليتشيف
	أذربيجان	السيد شريفوف
	ألمانيا	السيد إيك
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال.	السيد فاث باتو
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

1259698(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/858، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. لقد اُعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نغويج (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن السيد جوزيف كابيلا كابانغي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أمثله في هذه الجلسة، وباسم مجمل الشعب الكونغولي وحكومته.

في البداية، أود أن أعرب عن بالغ ابتهاجي لرؤيتكم سيدي الرئيس، تضطلعون برئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. إنكم تمثلون الهند، وهي بلد تربط جمهورية الكونغو الديمقراطية به علاقات طويلة الأمد، تتسم بالتقدير والاحترام المتبادلين. ومنذ تمتع بلدي بالسيادة على المستوى الدولي، وقفت الهند دائما إلى جانبنا فيما يخص الدفاع عن سلامتنا الإقليمية. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على سلفكم، السفير جيرت روسنتال، الممثل الدائم لغواتيمالا، وأشكره على قيادته المتميزة للمجلس خلال الشهر الماضي.

كما أشكركم سيدي الرئيس، على الاتفاق على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في ضوء المأساة الإنسانية التي تتكشف حاليا في غوما وحولها، نتيجة للعدوان الذي شنته القوات النظامية للجيش الرواندي.

أود أيضا، أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون إشادة يستحقها بجدارة، على مساعيه الحميدة والتزامه بالسعي من أجل تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم بشكل عام، وعلى مشاركته الشخصية فيما يخص استعادة السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بدأ التدهور المتسارع للحالة في ولاية كيفو الشمالية، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في أعقاب هجمات شنها الجيش النظامي الرواندي على مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشمل ذلك ثلاث كتائب من قوات الدفاع الرواندية، بقيادة الفريق الأول روفوشا، ووحدتين

من القوات الخاصة التابعة لقوات الدفاع الرواندية، بما في ذلك وحدة مدفعية ثقيلة بقيادة الفريق الأول الرواندي غاتاما كاشومبا.

ويرى العديد من المراقبين الميدانيين، بأن النجاح العسكري لما يسمى حركة ٢٣ آذار/مارس في غوما كان مثيرا للاستغراب إلى حد ما. وخلافا للهزيمة التي مني بها المهاجمون منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقتي كيبومبا وكزيزي، على طول الحدود مع رواندا، استفادت العمليات التي أدت إلى سقوط غوما من التخطيط الجيد، وإعادة الإمداد بشكل وفير، وبشكل خاص من معدات الرؤية الليلية. التي، بخلاف رواندا، لا تمتلكه لا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ترسانتها. وجرى استخدام حتى معدات دفاع جوي ضد طائرات الهليكوبتر القتالية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة. وقد استخدمت الأراضي الرواندية بشكل منهجي كمجال لمناورات تهدف إلى الالتفاف على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل غزو أراض جديدة على الطريق إلى غوما.

ولا حاجة لنا خلال هذه المرحلة إلى الخوض في التفاصيل بشأن الأدلة الأخرى على تورط رواندا في الحرب حول غوما. وثمة قدر كبير من هذه الأدلة، وهي موثقة توثيقا جيدا. في هذا الصدد، كيف يمكننا وصف هذه المأساة الإنسانية دون الاستنتاج بأن هذه الحالة لم تفعل سوى أنها فاقمت المعاناة الإنسانية، وأدت إلى فقدان أرواح، وحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واغتصاب النساء، والتجنيد القسري للأطفال، وتشريد السكان على نطاق واسع، ونزع الملكية، وانهيار النشاط الاقتصادي والتجاري، وتزايد عدد اللاجئين الكونغوليين. باختصار، فإن الحالة تتسم بانعدام الأمن على نطاق واسع، وتشكل أزمة إنسانية كبيرة.

إننا نطلب هنا من مجلس الأمن إعادة تأكيده ودعمه لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو الضامن لها، ولا سيما الإدانة الشديدة لرواندا والانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها قواتها على الأراضي الكونغولية. كما يجب على المجلس أن يطالب رواندا بوضع حد فوري لعدوانها وسحب جميع قواتها من مدينة غوما وأراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يصر على وقف جميع أشكال العنف والأنشطة التي من شأنها زعزعة استقرار سلطة الدولة الكونغولية وتقويضها. ويجب أن يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استعادة وتعزيز سلطة الدولة في الجزء الشرقي من البلد، وتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف، ضد كل قادة حركة ٢٣ مارسوالضباط الروانديين، الذين ورد ذكرهم في تقرير منتصف المدة لفريق خبراء الأمم المتحدة.

ومن أجل التخلص من جو عدم الاستقرار السائد في ولاية كيفو الشمالية، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو إلى إجراء حوار مفتوح بحسن نية مع رواندا، بغية حل مشاكلهما الأمنية الحالية.

كما نناشد الأمم المتحدة بذل مساعيها الحميدة بغية تيسير هذا الحوار

وعلاوة على ذلك، نود أن نرى المزيد من انخراط بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالموارد وزيادة قوام البعثة وتقديم الخدمات اللوجستية، من أجل تلبية مطالب حفظ السلام بفعالية أكبر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والآن بعد أن ثبتت بوضوح مسؤولية رواندا عن زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب في شمال كيفو، فعلى المجلس الآن اتخاذ الإجراءات التالية. أولا، في ضوء الأعمال التي ارتكبتها رواندا، ينبغي أن يوضح المجلس أن الموقف المتكرر الذي يتخذه هذا البلد المجاور نحو جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل انتهاكا خطيرا ومستمرا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في مواده ١ و ٢ و ٦ و ٣٩؛ وهو تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين في المنطقة دون الإقليمية، وسلسلة من أعمال العدوان المثبتة بموجب المادة ٣٩ من الميثاق.

ثانيا، ينبغي أن يبيّن المجلس أن رواندا التفت مرة أخرى حول قدسية المبدأ المنصوص عليه في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي أن يذكر المجلس أن رواندا دولة عضو في الأمم المتحدة، وأن يشير إلى أنه وفقا لأحكام المادة ٦ من الميثاق، إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في تقويض مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناءً على توصية مجلس الأمن.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يوضح أن رواندا هي دولة عضو في الأمم المتحدة، ويذكر أنه وفقا للمادة ٦ من الميثاق، أي دولة عضو تنتهك باستمرار مبادئ الميثاق يجوز للجمعية العامة أن تطردها من المنظمة بناء على توصية من مجلس الأمن.

وأخيرا، ينبغي للمجلس التحقق من جميع النتائج المترتبة على سلوك رواندا واتخاذ ما يلزم من خطوات لاستعادة السلام والأمن في شمال كيفو.

وفي الختام، تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد انفتاحها على الحوار مع الطرف الحقيقي، رواندا. وعلى الرغم من ذلك، لن تقنع جمهورية الكونغو الديمقراطية بترتيبات سهلة من النوع الذي، لمدة ثلاث سنوات، أدى دائما إلى نفس الآثار بنفس النتائج. تطالب الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية بعقد مناقشة مفتوحة وصريحة يمكن أن تكفل السلام الدائم لمصلحة جميع شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أهنئكم السيد الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

كانت رواندا تعتزم الإدلاء بكلمتها غدا خلال المناقشة بشأن لجنة الجزاءات المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن اضطرنا اتخاذ القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢) مساء هذا اليوم والبيان الذي أدلى به للتو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أخذ الكلمة الآن.

ولنتذكر الأحداث. استمر وقف إطلاق النار الذي تقرر في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمدة ثلاثة أشهر حتى أنهته الهجمات التي أدانتها رواندا على الفور. وأدنّا استئناف القتال وطلبنا من كلا الطرفين وقف الأعمال العدائية واحترام قرارات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

عانت رواندا، لعدة مرات منذ استئناف القتال، من هجمات الصواريخ وقذائف الهاون التي انطلقت من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأسفرت تلك الهجمات عن مقتل شخصين وجرح أكثر من سبعة. وأثرنا تلك الحوادث مع زملائنا الكونغوليين وكان أول رد فعل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هو الإقرار والاعتراف بأن تلك

القذائف أطلقت من الأرض الكونغولية، والاعتذار والوعد بعدم تكرار ذلك مرة أخرى. كان ذلك أول رد فعل. وبعد ذلك، أطلعنا على تقارير صحفية أفادت بأن الناطق باسم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قال إن هجمات قذائف الهاون لم تنطلق من ذلك البلد وأن رواندا كانت تطلق النيران على شعبها لتبرير التدخل. وكانت تلك الرواية الثانية. ثم الرواية الثالثة التي أطلعنا عليها في الرسالة المقدمة من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفادها أن رواندا هي التي أطلقت قذائف هاون على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك نود الآن أن نطلب من مجلس الأمن إدانة تلك الهجمات التي انطلقت من جمهورية الكونغو الديمقراطية على دولة ليست طرفا في التراع.

وفي هذا اليوم ذاته، تشارك رواندا جنبا إلى جنب مع أصدقائنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، في اجتماع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كمبالا في محاولة لإيجاد حل للحالة. ويجتمع الرئيس الرواندي بول كاغامي، ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية كابيلا ورئيس أوغندا موسيفيني غدا لمناقشة الحالة. وإذا كنا قد تعلمنا شيئا واحدا خلال هذه الحرب وسقوط غوما فهو فشل ما يسمى بالحلول العسكرية. فالحلول العسكرية لن تجدي. ما نحن بحاجة إليه هو الحوار، ولكن ليس حوارا بين الأشخاص غير المعنيين. يجب أن يقام الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية — فيما بين الذين يقاتلون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإن موقفنا يتمثل في أنه قد حان الوقت ليجلس الطرفان على طاولة ويجريان الحوار ويجدان حلا سلميا للتراع.

ونود لفت انتباه المجتمع الدولي إلى أن القرارات المؤدية إلى فرض جزاءات تؤدي إلى نتائج عكسية على أرض الواقع. لذلك نناشد مجلس الأمن والجهات الفاعلة الدولية الأخرى العمل من أجل المزيد من الحوار حتى نتمكن نهائيا من وضع حد للحرب التي تعصف بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها أيضا تؤثر على بلدنا. ورواندا على استعداد للمشاركة في هذا المسعى في سياق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المنكوبين.

وتدحض رواندا اتهامات جمهورية الكونغو الديمقراطية وتدعو إلى الحوار باعتباره السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى حل دائم للتراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.